



يوم: 09 مارس 2014

بقاعة المحاضرات بالقطب الجامعي شتمة - بسكرة-

شروط المشاركة في الملتقى:

- أن لا يخرج موضوع المداخلة عن أحد محاور الملتقى.

- أن تكون المداخلة إنتاجا علميا يشارك به لأول مرة.

- لا تقبل المداخلات المشتركة.

- تكتب المداخلات على ورق A4 وبخط Simplified Arabic بحجم 14 للمداخلات باللغة العربية. و بخط Time New Roman بحجم 12 للمداخلات باللغة الأجنبية

-آخر أجل لإرسال الملخصات: 09 جانفي 2014

-آخر أجل للرد على الملخصات: 31جانفي 2014

-آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: 20 فيفري 2014

-لا تبرمج أية مداخلة إلا بعد إرسال النص كاملا. ترسل المداخلات على أحد العنوانين الإلكترونيين التاليين:

bouchritte.hasna@yahoo.fr

أو boucettaimane@yahoo.fr

الرئيس الشرفي للملتقى

أ/د بلقاسم سلاطنية مدير جامعة بسكرة

رئيس الملتقى:

أ/د عزري الزين عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

بجامعة بسكرة



إشكالية الملتقى

إن وضعية العقار الفلاحي وطريقة تنظيمه تعد مسألة حيوية وقضية جوهرية تتحكم إلى حد بعيد في تطور الشعوب، فهو عنصر أساسي في تنظيم وتحقيق التماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي لكونه مصدر الثروة الغذائية وهو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي، غير أن تنظيم وتسيير هذا العقار على مستوى البلاد أفرز مجموعة من الإشكالات وفوضى في استغلاله هذا إلى جانب وجود تناقض وتطبيق غير سليم للنصوص القانونية المنظمة له، مما نتج عنه وجود تصرفات فوضوية ومضاربات غير شرعية وتقليص لمساحات أراضي فلاحية بالبناء فوق أجودها مع استغلال غير عقلاني لهذه الأراضي الأمر الذي كان سببا في التأثير على مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد، ومع كل هذه الأسباب تسعى الدولة جاهدة إلى ترشيد استغلال العقار الفلاحي بصورة فعالة من خلال الحرص على تعديل وتنقيح النصوص القانونية بما يضمن التحكم في هذا القطاع بشكل جيد وفعال.

فإلى أي مدى تسعى الدولة من خلال سياستها العقارية للتغلب على إشكالات العقار الفلاحي من أجل مواجهة الصعوبات بما يحقق التنمية؟

أهداف الملتقى:

-الوقوف على مختلف العوائق القانونية والعملية التي تعطل تحقيق أهداف السياسة العقارية للدولة في مجال العقار الفلاحي.

-إبراز مختلف إشكالات العقار الفلاحي ومدى تأثيرها على التنمية بمختلف جوانبها إلى جانب تسليط الضوء على مساعي الدولة للتغلب على تلك الإشكالات بشكل يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

-تحديد سياسة عقارية تستجيب لأهداف التنمية الفلاحية بعيدة المدى.

محاور الملتقى

المحور الأول: إشكالية حيازة الملكية العقارية الفلاحية وأثرها على التنمية.

أولا: مفهوم الاستصلاح .

ثانيا: شروط اكتساب ملكية الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح .

ثالثا: كيفية اكتساب ملكية الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح.

المحور الثاني: آثار طرق استغلال واستثمار العقار الفلاحي التابع للدولة على مجال التنمية.

أولا: استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة وفقا للقانون رقم 19/87.

ثانيا: تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز طبقا للقانون رقم 03/10.

المحور الثالث: آليات تطهير وضبط الملكية العقارية الفلاحية.

أولا: آليات تطهير الملكية العقارية الفلاحية المنصوص عليها في قانون التوجيه العقاري.

ثانيا: آليات تطهير الملكية العقارية الفلاحية المنصوص عليها في قانون التوجيه الفلاحي.

المحور الرابع: منازعات العقار الفلاحي وانعكاساتها على التنمية.

أولا: المنازعات الإدارية المتعلقة بملكية وتسيير الأراضي الفلاحية.

ثانيا: المسؤولية المدنية المترتبة عن الإخلال بواجب استثمار الأراضي الفلاحية.

ثالثا: المسؤولية الجزائية المترتبة عن الجرائم الواقعة على العقار الفلاحي.